

A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/43/734/Add.1  
7 November 1988  
ARABIC  
ORIGINAL : RUSSIAN

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون  
البند ١٠٥ من جدول الأعمال

### النظام الإنساني الدولي الجديد

تقرير الأمين العام

إضافة

### المحتويات

#### الصفحة

#### الردود الواردة من الحكومات

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ..... ٢

### جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٨]

١ - إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، إيمانا منها بضرورة إضفاء الطابع الإنساني والديمocrطي على العلاقات الدولية ، ترى أن ميدان التعاون الدولي بين الدول في القضايا الإنسانية في حاجة إلى تعزيز وتنمية ، وإلى التصدي للمحاولات الخبيثة الرامية إلى تسخيره لتحقيق المصالح السياسية الإنسانية ، واستغلاله لضعف الثقة في النظام الاجتماعي المعارض .

٢ - إن التعاون في ميدان حقوق الإنسان يمثل وسيلة هامة من وسائل التغلب على المواجهة وانعدام الثقة في العلاقات بين الدول ، وتأكيد ما للقيم الإنسانية المشتركة من أولوية على مصالح الدول منفردة ، وتعزيز استقرار السلام ، وتحقيق سائر الأهداف النبيلة للأمم المتحدة ، وبالتالي ، فإن الجانب الإنساني لنظام شامل للأمن الدولي يتساوى من حيث الأهمية بالبالغة ، مع جوانب الأمن السياسي والعسكري والاقتصادي والسيكولوجي ، وجميعها مترابطة على نحو وثيق .

٣ - إن التنمية الناجحة للتعاون الدولي ، بما فيه التعاون في ميدان حقوق الإنسان ، تتوقف بادئ ذي بدء على مناخ العلاقات بين الدول ، وعلى مدى التقدم المحرز في الانفراج العسكري والسياسي . كذلك ، فإن الظروف الحالية ، التي تشهد تمهيد السبيل أمام نزع السلاح النووي بفضل المعاهدة المبرمة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بشأن القضاء على القذائف المتوسطة المدى والقذائف القصيرة المدى للطرفين ، باتت ظروفاً مواتية لتعزيز مثل هذا التعاون . كما أن حل المشاكل الإنسانية المترافقه من شأنه أن يساعد ، بدوره ، على التعجيل بإيجاز تقدم في مجال ضمان الأمن العسكري السياسي والاقتصادي .

٤ - وينبغي أن يأتي على رأس الأهداف الرئيسية للتعاون الدولي في الميدان الإنساني ، إيجاد أوضاع معيشية مادية ومعنوية كريمة للشعوب كافة ولكل فرد . ويتمثل الأسان الحقيقي لتحقيق هذا الهدف في احترام سائر البلدان والشعوب ، مع اتباع كل بلد نهجاً يقوم على الموضوعية ونقد الذات في نظرته إلى مجتمعه . على أن تحقيق هذه الأهداف يتتلاقى وروح المواجهة ، واعتماد الصور التعبوية الجامدة والمقدعة ، وشنّ حملات الافترائية ، وغير ذلك من مظاهر العداوة .

٥ - وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ضرورة توخي المزيد من التفصيل في صياغة وتحديد مضمون المفهوم الأساسي للتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان ، وكذلك القواعد والمبادئ التي تنظم تنفيذ هذا التعاون . وفي مثل هذا المجال الحسأن للغاية إزاء حالة العلاقات بين الدول ، فإن شمة ترابطا وثيقا للغاية ، لا بين مبادئ القانون الدولي الأساسية - مثل احترام السيادة ، والمساواة في السيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فحسب ، ولكن أيضا بين تقاليد الشعوب وأعرافها . وفضلا عن ذلك ، ينبغي أن يكون التعاون البناء قائما على أساس من المعايير المعنوية والأخلاقية التي ترى في الإنسان وحياته وكرامته كبشر أسمى القيم .

٦ - وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن من الضروري ، لدى طرح الأفكار والقيم الممهدة لإيجاد مناخ التفاهم والثقة ، عدم إغفال فكرة العدالة الاجتماعية ، التي أعرب قرار الجمعية العامة ٤٢/٤٩ عن ضرورة تحقيقها على الصعيد العالمي ، إلى جانب إقرار السلام ، وتحقيق التنمية المتواصلة ، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، بوصفها الهدف المشترك للمجتمع الدولي .

٧ - ومن العناصر الجوهرية للتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان أن تضمن كل دولة لمواطنيها توفير المعايير الدنيا من الحقوق والحريات المنصوص عليها في المقوك الأساسية المطروحة في هذا الميدان ، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها ، واتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ، واتفاقية مناهضة التعذيب .

٨ - ولتعزيز النظام القانوني الدولي ، ينبغي للدول التي لم تنضم بعد إلى المقوك السالف الذكر أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن ، وأن تنسّ تشريعاتها الداخلية ، التي تنظم مجال القضايا الإنسانية بتأمله ، بما يتفق والقواعد والمعايير الدولية .

٩ - ومن الشروط الهمامة لإقامة تعاون متكافئ وبناء في هذا الميدان ، التسليسن بمبدأ تلاحم وترتبط جميع حقوق الإنسان ، أي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهو المبدأ المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٤٢/١٠٢ .

١٠ - ومما له أهمية كبيرة كذلك موالة تنمية هذا التعاون على أساس القوانين والمعاهدات . وتجدر هنا الإشارة ، بصفة خاصة ، إلى ضرورة الانتهاء ، في أقرب وقت ممكن ، من الأعمال المتعلقة بصياغة مشروعى الاتفاقيتين المتعلقتين بحقوق الطفل ، وحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ، وبتدوين سائر حقوق الإنسان . كذلك ، فإن وضع مكوك قانونية دولية جديدة بشأن القضايا الإنسانية ، مع تصديق أكبر عدد ممكن من الدول عليها أو انضمامها إليها سوف يساعد ، ولا ريب ، على تعميق التعاون بين الدول في هذا الميدان .

١١ - وعلاوة على ذلك ، فإن هناك حاجة إلى زيادة فعالية أجهزة التعاون ذاتها ، ولاسيما شبكة هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة القائمة ذات الطابع الاجتماعي والإنساني ، (اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، واللجان الفنية ، ولجنة حقوق الإنسان ، ولجنة التنمية الاجتماعية ، ولجنة مركز المرأة ، وغيرها) وكذلك زيادة فعالية الأجهزة التي تعمل على أساس اتفاقيات متعددة الأطراف . ونحن نتصور أن الغرض من هذا التطوير سوف يتحقق بفضل التدابير المتخذة حاليا لتحقيق الفعالية المثلثى لبعض الوحدات الهامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة مثل مركز حقوق الإنسان في جنيف ، ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في فيينا .

١٢ - ومن الجوانب الحيوية التي لا يزال يشملها إطار الكامل للتعاون الإنساني الدولي ، وهو يقتضي من الدول التركيز جهودها والتعاون فيما بينها ، جانب الكفاح من أجل القضاء على الانتهاكات الصارخة والشاملة لحقوق الإنسان ، التي يرد سرد لشكالها الرئيسية في قرار الجمعية العامة ١٣٠/٢٢ ، وهي العداون ، والاحتلال الأجنبي ، والفصل العنصري ، والتمييز العنصري وغيره من أشكال التمييز ، وإنزال العقوبة بدون محاكمة ، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية .

١٣ - وبغير جهود متضادة ، أو الاهتمام الصادق من جانب المجتمع الدولي ، فلن يتتسنى حل المشاكل التي تؤثر على البشرية بأكملها ، بما فيها المشاكل ذات الطابع القانوني والاجتماعي والإيكولوجي . وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن بذلك جهود متضادة من أجل حل عدد من المشاكل الإنسانية الملحة - مثل الجموع ، والمرض ، والفقر ، وتدحرج البيئة ، والكوارث الطبيعية ، والإرهاب ، وتعاطي المخدرات ، والكوارث التكنولوجية ، وغيرها من المشاكل . يجدر أن يتجسد فيه لفتيرة معينة ، التعاون الإنساني الدولي ، بما يساعد على إقامة نظام إنساني دولي جديد .

١٤ . وييتطلب الأمر ، في الوقت ذاته ، تذليل جميع العقبات التي تعرّض سبيل تنمية التعاون عملي في عدد من الميادين الإنسانية ، مثل الثقافة ، والتعليم ، وتبسيط المعلومات والاتصالات بين الأفراد . إن المسألة هنا هي في الأساس مسألة إزالة ما يسمى بـ "صورة العدو" . وينبغي لليونسكو أن تتطلع بدور هام في هذا الصدد إلى جانب أشكال التعاون الإقليمي والثنائي ذات الصلة .

١٥ - ومما يستحق قدرًا مساويا من الاهتمام مهمة تحسين أوضاع فئات إجتماعية مختلفة ، وهي النساء ، والمسنون ، والشيوخ ، والمعوقون ، والشباب ، والأطفال ، والاقليات القومية ، بمن فيهم السكان الأصليون ، إلى جانب فئات لها وضع خاص ، مثل العمال المهاجرين ، واللاجئين ، والمشريين . ومن الممكن تحقيق منجزات عملية في هذا المجال عن طريق مشاركة أكبر عدد ممكّن من أعضاء المجتمع الدولي في البرامج والصناديق الدولية المهمة ذات الأغراض الإنسانية .

١٦ - وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن مسألة تنمية التعاون الدولي في ميدان واسع مثل ميدان القضايا الإنسانية ، يجب أن تشكل في المستقبل واحدة من مجالات العمل الرئيسية في الهيئات الاجتماعية - الإنسانية الدولية والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة ، وذلك بالنظر إلى الطابع المشترك للجوانب التنظيمية والقانونية الرئيسية ، المتعلقة بحل المشاكل التي تواجه أعضاء المجتمع الدولي في هذا الميدان . بما في ذلك المشاكل المذكورة أعلاه .

-----